الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

معدات صنع المخدرات غير المشروع

والمادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

الأمم المتحدة

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

معدات صنع المخدرات غير المشروع

والمادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

الأمم المتحدة
فيينا، 2022

© الأمم المتحدة، 2022. جميع الحقوق محفوظة.

إخلاء المسؤولية

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المادة التي تتضمنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. وقد اختيرت البيانات المفتوحة المصدر والمعلومات الثانوية التي استخدمت في هذه الوثيقة بنزاهة وذُكرت مصادرها بالتفصيل.

وترد في هذا المنشور روابط للمواقع الشبكية تسهيلا لرجوع القارئ إليها، وهي دقيقة في وقت الإصدار. لكن الأمم المتحدة ليست مسؤولة عن استمرار دقتها بعد الإصدار ولا عن محتوى أي موقع شبكي خارجي.

هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

المحتويات

أولا- مقدمة iv

ثانيا- المعدات وأحكام اتفاقية سنة 1988 والقرارات ذات الصلة 2

ثالثا- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات .. 4

1- التدابير التشريعية وتدابير الرصد والمراقبة 5

2- تعزيز المعارف المتعلقة بالاتجاهات السائدة في المعدات المستخدمة لأغراض غير مشروعة، وما يتصل بذلك من إجراءات تتخذها الحكومات 7

3- إعداد مواد الإرشاد والتوعية 8

4- إعداد الأدوات التشغيلية 8

5- التعاون الدولي والمبادرات الدولية الأخرى التي تركز على المعدات 8

رابعا- الاتجاهات والتطورات الرئيسية المتعلقة بالمعدات 10

خامسا- الاستنتاجات والتوصيات 16

أولا-

مقدمة

1- لا يتطلب صنع المخدرات غير المشروع ما يلزم من سلائف كيميائية فحسب، بل يتطلب أيضا مجموعة من المواد والمعدات. ويمكن أن تشمل المعدات المعنية، على سبيل المثال لا الحصر، آلات صنع الأقراص والكبسولات، والخرامات والاسطمبات، وأوعية التفاعل، والأواني الزجاجية وأجهزة التسخين المتخصصة. وتتوقف الطبيعة المحددة للمعدات على مستوى تطور المختبر غير المشروع والمخدرات التي يجري تصنيعها. ونتيجة لذلك، في أي وقت من الأوقات، قد تكون بعض أصناف المعدات خاصة بمنطقة جغرافية معينة بينما تصادَف أصناف أخرى في جميع أنحاء العالم. وعادة ما تكون المعدات المستخدمة في صنع المخدرات الاصطناعية بصورة غير مشروعة أكثر تطورا من المعدات المستخدمة في صنع الكوكايين والهيروين بصورة غير مشروعة.

2- وتوفر المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 أساسا للعمل والتعاون الدوليين لمنع المعدات من الوصول إلى المختبرات غير المشروعة والتحقيق في حالات تسريب تلك المعدات. غير أن إمكانات المادة 13 لم تستكشف إلى أقصى حد ممكن.

3- ولذلك، زادت الهيئة الوعي بأهمية المادة 13 بصفتها أداة تكميلية في التصدي لصنع المخدرات غير المشروع عن طريق صوغ مواد إرشادية وأدوات عملية توفر مختلف الخيارات والتدابير والنهج لتوجيه الجهود والإجراءات الدولية المتعلقة بالسياسات بهدف منع تسريب المعدات الضرورية لصنع المخدرات غير المشروع وتشجيع التعاون على تحقيق تلك الغاية.

4- وقد أعدت الهيئة هذه الورقة التقنية عملا بالمادة 23 من اتفاقية سنة 1988. والغرض منها هو توفير تحليل للحالة وخط أساس للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات[1] غير المشروع في سياق المادة 13. وهي تتضمن معلومات تتعلق بالمعدات والأحكام الواردة في اتفاقية سنة 1988 والقرارات ذات الصلة، والإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة، وتحليلا للاتجاهات والتطورات الراهنة. ويتضمن الجزء الأخير من الورقة استنتاجات وتوصيات للحكومات بشأن تنفيذ المادة 13 من اتفاقية سنة 1988. والغرض من الورقة أيضا هو المساهمة في مبادرات التوعية التي تنفذها لجنة المخدرات وغيرها من المنتديات المتخصصة.

5- وتأتي المعلومات المقدمة في هذه الورقة من مصادر مثل التقارير الحكومية، والبحوث التقنية، والدراسات الاستقصائية، والمصادر المفتوحة، واجتماعات الخبراء. وتأمل الهيئة أن تكون المعلومات والتحليلات المقدمة في هذه الوثيقة مفيدة للحكومات في جهودها الرامية إلى رصد المعدات التي يحتمل استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع.

[1] ينبغي فهم مصطلح "المخدرات" في جميع أنحاء هذه الوثيقة على أنه يشير إلى المخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية، فضلا عن المؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف الكيميائية. ويحتاج كل صنع غير مشروع إلى معدات.

ثانيا-

المعدات وأحكام اتفاقية سنة 1988 والقرارات ذات الصلة

المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

"تتخذ الأطراف ما تراه مناسبا من تدابير لمنع الاتجار في المواد والمعدات وتحويل استعمالها إلى إنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة، وتتعاون لتحقيق هذه الغاية."

6- تقتضي المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 من الأطراف أن تمنع الاتجار بالمواد والمعدات المستخدمة لإنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة وأن تمنع تسريبها، وتلزمها بأن تتعاون فيما بينها. غير أنها لا تتضمن أي أحكام محددة تبين كيفية تنفيذ المادة.

7- وبالإضافة إلى المادة 13، توفر المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 إطارا للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة صنع المعدات أو نقلها أو توزيعها عندما يراد استخدامها لأغراض غير مشروعة وتجريم تلك الأفعال بموجب القانون الداخلي لكل بلد. ومن ثم، فإن الأطراف في الاتفاقية تشترك في مسؤولية منع تسريب المواد والمعدات في سياق المادة 13 مثلما تشترك في مسؤولية منع تسريب المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية إلى قنوات غير مشروعة عملا بالمادة 12، وتتعاون لتحقيق هذه الغاية.

8- واعترافا بأهمية المادة 13، اتخذت عدة قرارات تتعلق بالمعدات في مختلف محافل الأمم المتحدة. واعتبارا من عام 1998، طلبت الجمعية العامة، في قرارها دا-20/4 إلى الدول الأعضاء رصد مبيعات المعدات المختبرية إلى الحد الممكن، عملاً بالمادة 13 من اتفاقية سنة 1988.

9- وفي عام 2001، حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 14/2001 بشأن منع تسريب السلائف المستخدمة في صنع المخدرات الاصطناعية غير المشروع، الحكومات على تطبيق إجراءات تنفيذية لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية، بما في ذلك تعقب المعدات المختبرية الأساسية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع عملا بالمادة 13 من اتفاقية سنة 1988.

10- وفي عام 2005، أهابت لجنة المخدرات، في قرارها 11/48، بالحكومات أن تبدأ سلطات إنفاذ القوانين لديها، حيثما يكون ذلك مناسبا، بإجراء تحقيقات بشأن عمليات ضبط السلائف والمعدات الأساسية والحالات المتعلقة بتسريبها أو تهريبها، بغية اقتفاء أثرها وصولا إلى مصدر التسريب. وأهابت أيضا بالحكومات أن تبلغ، عند الإمكان، عن تفاصيل تلك الضبطيات والتحريات الاقتفائية في وقت تنفيذها إلى اللجنة الدولية لمراقبة المخدرات والدول المعنية.

11- وفي الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية لعام 2009، دعيت الدول الأعضاء إلى تحديد الممارسات الفضلى في القيام بجرد نظامي لمواقع المختبرات السرية، بما في ذلك المعدات المختبرية وغيرها من أصناف المعدات المستخدمة، وتحسين تبادل مثل هذه المعلومات بطريقة موحدة وفي الوقت المناسب. ودعيت الدول الأعضاء أيضا إلى أن ترصد، على أساس طوعي وقدر الإمكان، عمليات بيع المعدات المختبرية وغيرها من المعدات، مثل مكابس الأقراص، امتثالا للمادة 13 من اتفاقية سنة 1988.

12- وفي عام 2019، اعتمدت لجنة المخدرات القرار 4/62 الذي أهابت فيه بجميع الدول الأعضاء أن تتوسع في التطبيق العملي للمادة 13 من اتفاقية سنة 1998. وشجعت الهيئةَ الدولية لمراقبة المخدرات على أن توفر مبادئ توجيهية بشأن أنجع السبل الكفيلة بمنع تسريب المواد والمعدات الأساسية اللازمة لإنتاج أو صنع العقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية على نحو غير مشروع في سياق المادة 13 من اتفاقية سنة 1988.

13- وأخيرا، شجعت لجنة المخدرات، في قرارها 1/63 في آذار/مارس 2020، الدول الأعضاء على النظر في تطبيق المبادئ التوجيهية التي وضعتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عملا بالقرار 4/62 بغية منع تسريب المواد والمعدات الضرورية لصنع المخدرات غير المشروع والتحقيق فيه في سياق المادة 13 من اتفاقية سنة 1988. وتكرر هذا النداء في عام 2022، في قرار لجنة المخدرات 3/65.

ثالثا-

الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

1- التدابير التشريعية وتدابير الرصد والمراقبة

14- وفقا للمعلومات المتاحة للهيئة، لم يتخذ سوى عدد محدود من البلدان تدابير لتنفيذ المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 من شأنها أن تتناول استخدام المعدات في صنع المخدرات غير المشروع. ويبين النهج الذي يتبعه بلد معين وتركيز الجهود المبذولة إلى حد كبير الظروف والتهديدات المحلية المتصلة بصنع المخدرات غير المشروع.

15- واعتمدت بعض الحكومات ضوابط تنظيمية، بما في ذلك أحكام تتعلق بحيازة أنواع معينة من المعدات أو إنتاجها و/أو صنعها أو بيعها أو استيرادها أو تصديرها أو نقلها. وقد انصب تركيز النهج التنظيمية في الغالب على المعدات المتخصصة، مثل آلات صنع الأقراص والكبسولات، بدلا من التركيز على أصناف المعدات ذات الاستخدام الأعم. واختارت حكومات أخرى آليات الرصد الطوعي بالانخراط في العمل مع القطاع الخاص أو اعتمدت مزيجا من النهجين. واعتمدت بعض الحكومات نُهُجها منذ عهد قريب نسبيا، في حين اتبعت حكومات أخرى نفس النهج لسنوات عديدة.

النهج الوطنية

16- في أستراليا، جرى التركيز على مراقبة مكابس الأقراص، منذ عام 2010. وعلى المستوى الاتحادي، تحظر اللوائح المعمول بها استيراد هذه المعدات دون إذن مسبق، وتُستكمل هذه الضوابط على مستوى الولايات والأقاليم، حيث تحظر حيازة مكابس الأقراص دون سبب مشروع. وبالإضافة إلى تدابيرها التنظيمية، وضعت أستراليا مدونة ممارسات بشأن تسريب الإمدادات إلى صنع المخدرات غير المشروع، من أجل مساعدة مصنعي المواد الكيميائية ومستورديها وموزعيها، وكذلك موردي المعدات والأدوات العلمية، على منع تسريب منتجاتهم إلى صنع المخدرات غير المشروع. ويتوقف تنفيذ المدونة على مدى تعاون تلك القطاعات في رصد المعاملات، واستبانة المعاملات المشبوهة، والتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون، في جملة عناصر أخرى. وهناك تركيز خاص على المعدات المختبرية الأساسية مثل أقماع ودوارق بوخنر، وأدوات التحريك المغناطيسية ومواقد التسخين، وأقماع الفصل والموازين المختبرية التي يمكن استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع.

17- وفي عام 2020، عُدلت اللوائح لحظر استيراد آلات صنع الكبسولات الكاملة وغير الكاملة، وكذلك مكابس الأقراص غير الكاملة، دون إذن مسبق. ويضمن توسيع نطاق الحظر ليشمل مكابس الأقراص وآلات صنع الكبسولات غير الكاملة خضوع استيراد هذه المعدات التي ليست بعد في حالة العمل الكامل ولكن يمكن تحويلها إلى حالة العمل الكامل بواسطة بعض القطع الإضافية لنفس التدابير. وهناك أيضا لوائح معمول بها في بعض الولايات القضائية داخل أستراليا لمراقبة المعدات المختبرية مثل الدوارق الزجاجية والمكثفات وأجهزة التسخين والمباخر الدوارة ورؤوس التقطير.

18- وفي كندا، على الصعيد الاتحادي، يتضمن قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة أحكاما تنظم معدات معينة، ولا سيما مكابس الأقراص وآلات صنع الكبسولات. وكان الهدف الأولي هو استهداف صنع الميثامفيتامين ولكن تم تغييره منذ ذلك الحين ليشمل الصنع والاتجار غير المشروعين بوجه عام. ويجب على أي شخص يرغب في استيراد الأجهزة المعينة أن يحصل أولا على إذن للقيام بذلك. ويتضمن القانون أيضا حكما يسمح للسلطات بإجراء تحقيق جنائي في المعدات والمواد الكيميائية وغيرها من الممتلكات المتصلة بصنع المخدرات غير المشروع، وكذلك الاتجار بها. ويشمل ذلك الحيازة من أجل الاستخدام في إنتاج المواد أو الاتجار بها. وعلاوة على ذلك، يحظر القانون حيازة أو إنتاج أو بيع أو استيراد أو نقل أي شيء يقصد استخدامه في إنتاج مادة خاضعة للمراقبة، ما لم يكن إنتاج المادة الخاضعة للمراقبة مرخصا به قانونا.

19- وللتصدي لارتفاع معدل الوفيات المرتبطة بالمؤثرات الأفيونية، نفذت حكومة مقاطعة كولومبيا البريطانية ضوابطها الخاصة بشأن المعدات. ويشمل قانون مراقبة مكابس الأقراص والمعدات المرتبطة بها واللوائح ذات الصلة (2019) مكابس الأقراص والخرامات والاسطمبات وآلات صنع الكبسولات، بالإضافة إلى الخلاطات والمازجات الصيدلانية. وهو ينص على وجوب تسجيل مالكي هذه المعدات وبائعيها، ويحدد مهام الإبلاغ والرصد.

20- وفي ألمانيا، لا توجد لوائح أو قيود محددة فيما يتعلق بالاتجار بالمعدات. ولكن، وفقا لقانون العقوبات الوطني، فالأشخاص الذين يبيعون أو يوفرون معدات وهم يعلمون أنها ستستخدم لأغراض غير مشروعة يمكن ملاحقتهم بتهمة المساعدة والتحريض على ذلك النشاط. ويجري رصد المعدات في البلد من خلال المشاركة الطوعية للشركاء المعنيين في صناعة المعدات، بما في ذلك الشركات التي تنتج آلات صنع الأقراص،

ومكابس الأقراص، والخرامات، والاسطمبات، وأجهزة التسخين، والدوارق الزجاجية الكبيرة ذات القاع المستدير أو تتجر بها، كما تم التركيز بشكل خاص على أسواق المعدات المستعملة وتجار تلك المعدات. والنهج الطوعي راسخ بقوة في البلد ليس فقط لدى الشركاء ذوي الصلة بالمعدات ولكن أيضا لدى الصناعات التي تتعامل مع السلائف والمواد الكيميائية غير المجدولة. وتتمثل العناصر الرئيسية لهذا المفهوم في توعية الشركاء في قطاع الصناعة بشأن احتمال استخدام المعدات التي ينتجونها أو يبيعونها في صنع المخدرات غير المشروع، وطلب تعاونهم مع الشرطة في استبانة الطلبات المشبوهة، مما يحول دون تسلل المجرمين إلى السوق المشروعة.

21- وفي المكسيك، ينظم قانون اتحادي سن في عام 1997 معدات تجهيز المواد الصلبة أو شبه الصلبة أو السائلة في كبسولات أو أقراص، وبموجبه يجب إبلاغ وزارة الاقتصاد سنويا بتفاصيل هذه المعدات عند إنتاجها أو التخلص منها أو اقتنائها أو استيرادها أو تصديرها أو تخزينها. ويجب إبلاغ المدعي العام للجمهورية عن أي تسريبات معروفة للمعدات أو أي محاولات لتسريبها.

22- وتواجه هولندا منذ فترة التحديات التي يطرحها الصنع غير المشروع للمخدرات مثل الميثامفيتامين وغيره من المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك المؤثرات النفسانية الجديدة والكوكايين، بصورة غير مشروعة. ولذلك كثيرا ما يمكن اعتبار التطورات في هولندا بمثابة إنذار مبكر بالاتجاهات الجديدة في صنع المخدرات والسلائف بصورة غير مشروعة. وفي الوقت نفسه، لا يحظر القانون في هولندا ولا ينظم أيا من المعدات التي يمكن استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع. غير أن تيسير[2] العمليات غير المشروعة يعتبر جريمة بموجب قانون الأفيون في البلد.

23- ولدى الاتحاد الروسي مرسوم يشمل الأدوات والمعدات المستخدمة في إنتاج وصنع المخدرات والمؤثرات العقلية. ويغطي المرسوم، الذي تم تجديده في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تطوير الأدوات والمعدات الخاضعة لمراقبة خاصة، بما في ذلك آلات صنع الأقراص، وإنتاج تلك الأدوات والمعدات وصنعها وتخزينها ونقلها وشحنها وإطلاقها وبيعها وتوزيعها واقتناءها واستخدامها واستيرادها وتصديرها وتدميرها.

24- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، انصب تركيز الضوابط المعتمدة حديثا على آلات صنع الأقراص والكبسولات، وكان ذلك إلى حد كبير استجابة للتحديات التي تطرحها الجرعات المفرطة والوفيات الناجمة عن الفنتانيل والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية. وهناك تشريع اتحادي يلزم الأفراد الراغبين في استيراد آلة لصنع الأقراص أو الكبسولات أو تصديرها بإبلاغ إدارة مكافحة المخدرات بهذه المعاملات. وتنطبق إلزامية الإبلاغ أيضا على المعاملات المحلية التي تنطوي على هذه المعدات. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الأنشطة، مثل حيازة أو صنع أو توزيع أو تصدير أو استيراد أصناف معينة من المعدات المختبرية المدرجة في قائمة مراقبة خاصة ينشرها المدعي العام، تعتبر أفعالا غير مشروعة بموجب قانون المواد الخاضعة للمراقبة في البلد، عندما تنفذ عن علم أو عن قصد، أو عند وجود سبب معقول يدعو للاعتقاد بأن تلك المعدات تستخدم في صنع المخدرات غير المشروع.

25- ولا يتاح سوى قدر محدود من المعلومات التفصيلية عن الضوابط المعمول بها في البلدان الأخرى. ووفقا لروايات متناقلة، يُعرف أن بعض البلدان، مثل تايلند، تتبع شروط تسجيل تتعلق باستيراد أصناف معينة من المعدات. وتفرض بلدان أخرى، مثل ليتوانيا والفلبين، عقوبات على من يقدم أو يتيح بطريقة أخرى معدات كان يعلم أو كان ينبغي أن يعلم أنها ستستخدم في زراعة المخدرات أو صنعها بصورة غير مشروعة.

أحكام عامة في تشريعات أخرى تنطبق على المعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع

26- في غياب لوائح خاصة بالمعدات، كثيرا ما تتضمن التشريعات الوطنية أحكاما عامة قد تساعد في التصدي لاستخدام المعدات لأغراض غير مشروعة. فيمكن أن تتضمن قوانين العقوبات الوطنية، عملا بالمادة 3 من اتفاقية سنة 1988، أحكاما تجرم صنع المعدات أو نقلها أو توزيعها عندما ترتكب هذه الأفعال عمدا ومع العلم بأن تلك المعدات ستستخدم في زراعة مخدرات أو مؤثرات عقلية أو لإنتاجها أو لصنعها بصورة غير مشروعة.

27- وفي بعض الحالات، يمكن استخدام التشريعات المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية التجارية عندما تُستخدم معدات معينة في صنع المخدرات غير المشروع. ومن الأمثلة على ذلك خرامات آلات صنع الأقراص واسطمباتها المستخدمة في تصنيع المستحضرات الصيدلانية المزيفة. ونظرا لأن العلامات الموجودة على المعدات عادة ما تكون علامات تجارية، يمكن تطبيق التشريعات المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية التجارية.

[2] الميسرون هم شركات أو أشخاص يقدمون عن علم إمدادات أو خدمات إلى منظمة أو شبكة إجرامية، لكنهم ليسوا بالضرورة جزءا من تلك الشبكة الإجرامية.

2- تعزيز المعارف المتعلقة بالاتجاهات السائدة في المعدات المستخدمة لأغراض غير مشروعة، وما يتصل بذلك من إجراءات تتخذها الحكومات

28- لتعزيز المعرفة المتعلقة بالاتجاهات السائدة في المعدات المستخدمة لأغراض غير مشروعة، أجرت الهيئة، في عام 2018، أول دراسة استقصائية لها لتحديد أنواع المعدات التي تصادَف أكثر من غيرها لاستخدامها في صنع المخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف (بما في ذلك صنع الأقراص) على نحو غير مشروع، وتقييم الأساس التشريعي ونطاق الأنشطة المتصلة بالمعدات داخل البلدان وفيما بينها.

29- وورد ما مجموعه 40 ردا من 36 بلدا وإقليما. وأبلغ معظم المجيبين عن مضبوطات تتعلق بمعدات جديدة منتجة تجاريا. وذكر المجيبون من جميع مناطق العالم آلات صنع الأقراص على نحو متكرر، بين أكثر أصناف المعدات شيوعاً. وفي أعقاب الدراسة الاستقصائية، نسقت الهيئة نشاطا دوليا في عام 2019 لجمع معلومات محددة عن أنواع ومصادر آلات صنع الأقراص والكبسولات المستخدمة في صنع المخدرات في الخفاء خلال الفترة 2017-2019. واستند التركيز على آلات صنع الأقراص والكبسولات إلى كونها تستخدم على نطاق واسع في عمليات صنع المخدرات غير المشروع في جميع أنحاء العالم، وإن كان ذلك مع وجود اختلافات إقليمية (انظر الشكل الأول أدناه)[3].

30- وفي عامي 2019 و2021، عقدت الهيئة ثلاثة اجتماعات لأفرقة خبراء من أجل تعزيز المعارف بشأن الاتجاهات السائدة في المعدات المستخدمة لأغراض غير مشروعة وبشأن الإجراءات التي اعتمدتها الحكومات. وناقشت الهيئة أيضا المعدات والمادة 13 من اتفاقية سنة 1988 بوصفها أداة تكميلية قيمة في التصدي لصنع

الشكل الأول- **رسم تخطيطي عام لأقراص تصنع بطريقة غير مشروعة، حسب نوع المخدر والمنطقة**

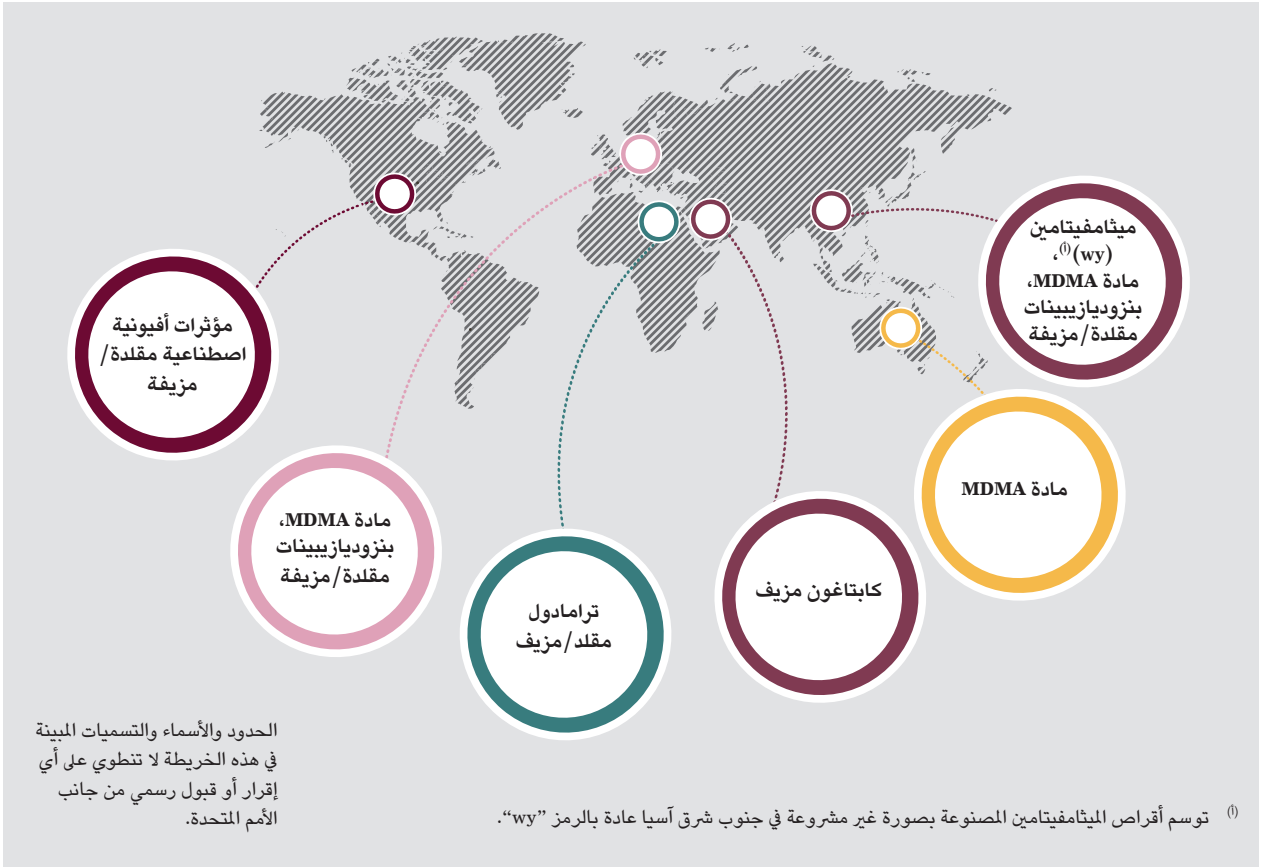

[1] توسم أقراص الميثامفيتامين المصنوعة بصورة غير مشروعة في جنوب شرق آسيا عادة بالرمز "wy".

[3] E/INCB/2019/4، الفقرة 234.

المخدرات غير المشروع، في تقاريرها السنوية وتقاريرها السنوية عن السلائف[4].

3- إعداد مواد الإرشاد والتوعية

31- في عام 2020، أصدرت الهيئة أول وثيقة إرشادية لها بشأن المعدات في سياق المادة 13 من اتفاقية سنة 1988، بعنوان: "المبادئ التوجيهية لمنع وتحري تسريب المواد والمعدات الأساسية لصنع المخدرات بصورة غير مشروعة في سياق المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988". وتحدد المبادئ التوجيهية التدابير والنهج التي تتراوح ما بين إذكاء الوعي لدى قطاع الصناعة وتنفيذ مبادرات طوعية بالتعاون مع قطاع الصناعة بشأن إساءة استخدام المعدات لصنع المخدرات غير المشروع، وإنشاء نظم رقابية أكثر شمولا. وعلاوة على ذلك، صممت المبادئ التوجيهية لتكون أداة عملية للسلطات المختصة في جميع أنحاء العالم حيث قد يتراوح التهديد المحتمل بتسريب المعدات من تهديد محدود إلى تهديد كبير، وهي متاحة بجميع لغات الأمم المتحدة على الصفحة الشبكية الآمنة للهيئة.

32- وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية، أصدرت الهيئة في آذار/مارس 2022 وثيقة لإذكاء وعي مقرري السياسات وإرشادهم تتعلق بمعدات صنع المخدرات غير المشروع والمادة 13 من اتفاقية سنة 1988. وتقدم الوثيقة لمقرري السياسات التدابير والنهج والأدوات التي يمكنهم تطبيقها في سياق المادة 13، وتعمل كمورد لوضع استراتيجيات من أجل التصدي للظروف التي يواجهها مقررو السياسات فيما يتعلق بصنع المخدرات غير المشروع، في إطار أي متطلبات تشريعية أو دستورية قد تكون موجودة.

4- إعداد الأدوات التشغيلية

33- في تشرين الأول/أكتوبر 2021، جرى تحديث نظام الإخطار بحوادث السلائف (بيكس)، وهو المنصة الإلكترونية الآمنة التابعة للهيئة من أجل تبادل المعلومات المتعلقة بالسلائف المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، بتوفير ميزات تمكن من إجراء بحث واسع النطاق وتمكن من تحسين تبادل المعلومات وتحليلها، وكذلك ميزات تهدف إلى تيسير تبادل المعلومات على نحو أكثر جدوى فيما يتعلق بالحالات التي تنطوي على معدات. وبالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمضبوطات الفعلية من المعدات، يوفر نظام بيكس إمكانية تبادل التفاصيل بشأن الشحنات المشبوهة. ويتيح أيضا اختيار نوع المعدات المضبوطة في حادث ما وبيان ما إذا كانت المعدات المعنية جديدة أو مستعملة أو مصنوعة حسب الطلب.

34- وفي آذار/مارس 2022، أصدرت الهيئة قائمة الرصد الدولي للمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات، وهي أداة تشغيلية تكميلية لمساعدة الحكومات على التصدي للتحديات التي تفرضها إساءة استخدام المعدات في صنع المخدرات غير المشروع. وتشمل القائمة معدات ذات أهمية دولية توجد أدلة ملموسة على استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع. وفي بعض الحالات، يمكن استخدام القائمة لتحديد معدات جديدة لم تكن معروفة من قبل لاستخدامها لهذا الغرض، وبذلك تكون بمثابة أداة للإنذار المبكر. ويمكنها أيضا أن تيسر وتعزز التعاون الطوعي مع قطاع الصناعة ذي الصلة لمنع وقوع هذه المعدات في أيدي المتجرين. ونظرا لطبيعة هذه القائمة والغرض منها، فهي ليست متاحة إلا للسلطات الوطنية المختصة، على الموقع الشبكي الآمن للهيئة.

35- وتعمل الهيئة أيضا مع منظمة الجمارك العالمية لوضع رموز فريدة لأصناف مختارة من المعدات في إطار النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها (انظر الفقرة 40 أدناه).

5- التعاون الدولي والمبادرات الدولية الأخرى التي تركز على المعدات

36- تتصدى عدة منظمات دولية وإقليمية لإساءة استخدام المعدات لأغراض غير مشروعة من خلال ولاية كل منها ونطاق عملها، وتقيم الهيئة شراكات طويلة الأمد مع العديد منها في مجالات السلائف والمعدات. ويتراوح نطاق التعاون ما بين تبادل الخبرات وإسهامات الخبراء في الاجتماعات ذات الصلة وتبادل المعلومات العملياتية والتعاون في مبادرات التوعية والتدريب. وتلخص الفقرات التالية جوانب التعاون بين الهيئة وبعض شركائها الدوليين والإقليميين، وكذلك المبادرات الهامة ذات الصلة.

[4] يتضمن الفصل الرابع من التقرير عن السلائف لعام 2019 أشمل عرض لهذه المسألة (E/INCB/2019/4، الفقرات 229-238). وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك موضوعان عالميان، في التقريرين السنويين للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2020 (E/INCB/2020/1، الفقرات 128-131) ولعام 2021 (E/INCB/2021/1، الفقرات 125-128).

وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون

37- قدمت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) الدعم لأعمال اجتماعات أفرقة الخبراء ولإعداد مواد توجيهية ذات صلة بالمعدات وأسهمت فيها. وتتعاون الهيئة واليوروبول أيضا على نشر الإرشادات والمواد التشغيلية ذات الصلة فيما بينهما من خلال شبكات كل منهما. فعلى سبيل المثال، أتيح من خلال هذا التعاون دليل اليوروبول المعنون "إنتاج المخدرات الاصطناعية/المؤثرات النفسانية الجديدة غير المشروع" الذي يتضمن لمحة عامة عن المعدات المضبوطة، إلى جانب أوصاف موجزة للأساليب المصادفة في أوروبا، لشبكة مستخدمي نظام بيكس التابع للهيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمم اليوروبول جميع تنبيهات الهيئة بشأن المخدرات الاصطناعية والسلائف من خلال تطبيق الشبكة الآمنة لتبادل المعلومات (SIENA)[5] على جميع الشركاء المعنيين في مجال إنفاذ القانون.

38- وأنشئ في عام 2004 نظام اليوروبول لمقارنة المختبرات غير المشروعة، وهو قاعدة بيانات للأدلة الفوتوغرافية وغيرها من المعلومات غير الشخصية التي تجمع من المختبرات غير المشروعة، وكان من بين النتائج الملموسة لاجتماعين عقدهما الفريق العامل المعني بالمعدات المنبثق عن مشروع بريزم التابع للهيئة. وهو يقدم الدعم للتحقيقات التي تُجرى في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وييسر تحديد الصلات بين مختلف القضايا التي تشمل المعدات والمختبرات والمشغلين. وتستكشف الهيئة واليوروبول حاليا أوجه التآزر بين هذا النظام ونظام بيكس.

لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية

39- لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات هي هيئة منظمة الدول الأمريكية المسؤولة عن تنفيذ سياسات المنظمة واستراتيجياتها لمراقبة المخدرات في نصف الكرة الأرضية الغربي. وفي زمن مبكر يعود إلى عام 2009، نظر اجتماع لفريق الخبراء المعني بالمواد الكيميائية والمنتجات الصيدلانية التابع للجنة في مسألة المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 ونشر بعد ذلك وثيقة ورقة مفاهيمية بشأن التنظيم الرقابي للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات الاصطناعية غير المشروع. وتبين الوثيقة المبادئ الأساسية والعناصر الرئيسية للتنظيم الرقابي للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، وهي متاحة على الصفحة الشبكية للجنة[6].

منظمة الجمارك العالمية

40- تقوم منظمة الجمارك العالمية بدور الوصي على النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها، وهو مجموعة تسميات دولية للمنتجات تستخدمها سلطات الجمارك في جميع أنحاء العالم لتحديد المنتجات عند تقييم الرسوم والضرائب ولجمع الإحصاءات طوال عملية تصدير السلع. واستنادا إلى التعاون الناجح في المسائل المتصلة بالسلائف، تعمل الهيئة مع منظمة الجمارك العالمية لوضع رموز فريدة لمعدات مختارة في إطار النظام المنسق. ومن المتوقع أن تصبح الرموز متاحة في طبعة عام 2027 من مجموعة تسميات النظام المنسق بوصفها أساسا تتخذه جميع الحكومات لرصد التجارة في تلك الأصناف من المعدات رصدا فعالا.

كيانات أخرى

41- يشمل الشركاء الرئيسيون المحتملون في التعاون وتبادل المعلومات الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتدرك الهيئة أن العديد من المؤسسات تقدم تدريبا عمليا فيما يتعلق بعمليات ضبط المعدات وتفكيك المختبرات، ويمكن تصور إقامة شراكات معها.

---

[5] قناة آمنة تستخدمها اليوروبول للتواصل مع الدول الأعضاء والشركاء المرتبطين بها.

[6] www.cicad.oas.org/reduccion_oferta/resources/chems/Equipment_eng.pdf.

رابعا-

الاتجاهات والتطورات
الرئيسية المتعلقة بالمعدات

42- يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن الاتجاهات والتطورات الرئيسية المتصلة بالمعدات المستخدمة لأغراض غير مشروعة. ويستند هذا الفصل إلى المعلومات الواردة من خلال آليات مختلفة، مثل نظام بيكس، ومشروع كوهيجن، ومشروع بريزم[7]، ومن الدراسات الاستقصائية، واجتماعات أفرقة الخبراء، والتقارير الوطنية وغيرها من المعلومات الرسمية الواردة من الحكومات، بما في ذلك المعلومات المستقاة من المصادر المفتوحة.

43- وفي الوقت الحاضر، لا تتوفر سوى معلومات منهجية محدودة عن المعدات التي تضبطها كيانات إنفاذ القانون أو نتائج التحريات التي تُجرى بواسطة اقتفاء الأثر إلى المصدر أو غير ذلك من الوسائل، مما يجعل من الصعب إجراء تحليل ذي مغزى للاتجاهات. وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو الحال بالنسبة للسلائف، يزداد التحليل تعقيدا بسبب الظروف الخاصة بكل بلد، بما في ذلك وجود ونطاق الضوابط التي تقتصر عادة على معدات معينة. وبالمثل، إذا كان مخدر معين هو المخدر الرئيسي الذي يصنع على نحو غير مشروع في بلد معين أو كان محور التركيز الرئيسي لنشاط إنفاذ القوانين على الصعيد الوطني، فإن المعدات المستخدمة في صنع ذلك المخدر غير المشروع ستهيمن على معلومات الضبطيات.

44- وتلخص الفقرات التالية المعلومات المتاحة، الكمية والنوعية منها.

البيانات الكمية

45- أستراليا من البلدان القليلة التي جمعت، مع مرور الوقت، الإحصاءات المتعلقة بضبطيات آلات صنع الأقراص والكبسولات. وفي حين انخفض عدد المضبوطات انخفاضا كبيرا منذ حظر استيراد آلات صنع الأقراص في عام 2010، فقد تذبذبت مضبوطات آلات صنع الأقراص في السنوات الأخيرة، حيث شهدت زيادة بنسبة 61 في المائة في 2019/2020، بعد انخفاض بنسبة 42 في المائة في السنة المالية السابقة (انظر الشكل الثاني أدناه).

الشكل الثاني- **ضبطيات آلات صنع الأقراص والكبسولات في أستراليا خلال الفترة 2008-2020**

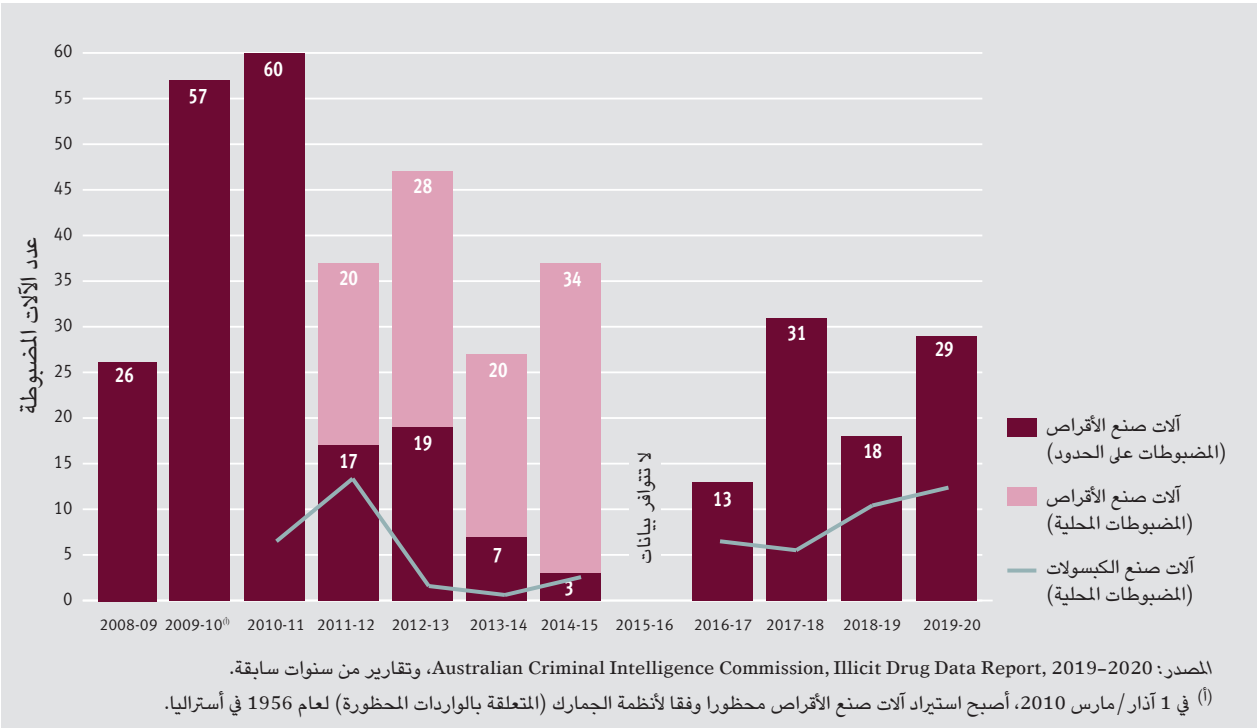

المصدر: Australian Criminal Intelligence Commission, Illicit Drug Data Report, 2019-2020، وتقارير من سنوات سابقة.

(أ) في 1 آذار/مارس 2010، أصبح استيراد آلات صنع الأقراص محظورا وفقا لأنظمة الجمارك (المتعلقة بالواردات المحظورة) لعام 1956 في أستراليا.

(7) مشروع كوهيجن (منذ عام 2006) ومشروع بريزم (منذ عام 2003) هما بمثابة إطارين للتعاون الدولي في المسائل المتصلة بالاتجار بالمواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، وتحديدا الكوكايين والهيروين (مشروع كوهيجن)، والمنشطات الأمفيتامينية وغيرها من المخدرات الاصطناعية (مشروع بريزم).

46- وفي ألمانيا، ضبطت 14 آلة لصنع الأقراص بين عامي 2017 و2021، وكلها من الحجم المستخدم في صنع أقراص مادة 3،4-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA، المعروفة باسم "إكستاسي") على نطاق صغير، وفي حالة واحدة، أقراص الستيرويدات الابتنائية. وفي معظم الحالات التي عرفت فيها معلومات المصدر، كان منشأ الآلات في آسيا وجرى تهريب "الإكستاسي" من هولندا.

47- وتعطي البيانات المفتوحة المصدر الواردة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة فكرة عن حجم ضبطيات آلات صنع الأقراص والكبسولات في بلدان أخرى. ففي عام 2021، على سبيل المثال، تم ضبط 24 آلة لصنع الأقراص في اسكتلندا، حيث ينصب تركيز الشرطة على تعطيل التصنيع غير المشروع للأقراص التي تحتوي على البنزوديازيبينات. وفي الولايات المتحدة، أفضى التعاون بين الجمارك ودائرة حماية الحدود وإدارة مكافحة المخدرات إلى ضبط 37 آلة لصنع الأقراص مستوردة بصورة غير مشروعة و305 2 آلات لصنع الكبسولات في السنة المالية 2021.

البيانات النوعية

48- بالإضافة إلى السلاسل الزمنية وبيانات الاتجاهات الكمية، تعطي المعلومات النوعية فكرة عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالمعدات المستخدمة في صنع المخدرات والسلائف بصورة غير مشروعة. وهذه المعلومات متاحة في الغالب من نظام بيكس والمبادرات المتخذة في إطار مشروع كوهيجن ومشروع بريزم، وكذلك من مدخلات الخبراء الوطنيين فيما يتعلق بهذه الأنشطة.

49- ويشكل نظام بيكس مصدرا هاما للمعلومات المتعلقة بضبطيات المعدات، ولا سيما المعلومات التشغيلية لموظفي الخطوط الأمامية. وحتى وضع الصيغة النهائية لهذا المنشور، أبلغ من خلال نظام بيكس عن أكثر من 50 حادثا ضبطت فيها أيضا معدات لصنع المخدرات. وقدمت الحكومات المعلومات المتعلقة بهذه الحوادث طوعا أو تم الحصول عليها من التقارير الإعلامية الرسمية، ويعود تاريخ أقدم تقرير إلى عام 2016. وفيما عدا حالة واحدة تتعلق بآلة جديدة لصنع الأقراص يعتقد أنها تستخدم في تصنيع أقراص الترامادول ضبطت في ميناء بحري في ليبيا في آب/أغسطس 2021 بسبب إقرار مزيف، فإن جميع الحالات التي عممت من خلال نظام بيكس كانت تتعلق بمختبرات غير مشروعة ولم تكن نتيجة ضبطيات في المعابر الحدودية. وتراوحت المختبرات غير المشروعة بين المختبرات الصغيرة الحجم الموجودة في مساكن خاصة والكبيرة نسبيا الموجودة داخل المنشآت التجارية أو الصناعية، وكان معظمها مخصصا لصنع الأمفيتامين أو الميثامفيتامين أو "الإكستاسي" أو الفنتانيل، استنادا إلى طبيعة السلائف والمنتجات النهائية التي ضبطت في تلك الحوادث، وكان موقعها في الغالب في أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية.

50- وفي أكثر من نصف الحالات، كانت المواد المضبوطة عبارة عن مكابس للأقراص أو الحبوب، ووجدت معها في بعض الحالات خرامات واسطمبات. وأدخل العديد من الحوادث في نظام بيكس كجزء من الأنشطة الدولية التي نفذت في عام 2019 لجمع المعلومات حول آلات صنع الأقراص والكبسولات المستخدمة في صنع العقاقير في الخفاء. وشملت الأصناف الأخرى من المعدات المبلغ عن ضبطها أفران التجفيف، والمفاعلات، والأواني الزجاجية (بما في ذلك الدوارق ذات القاع المستدير)، وأجهزة التسخين، ومضخات تفريغ الهواء، ومكثفات التقطير، وأقماع الفصل، ومكثفات الارتداد، والمبخرات الدوارة.

تبادل المعلومات العملية بشأن حوادث المعدات

51- كما هو الحال في أي تحقيق آخر، فإن نوعية التحقيقات في القضايا المتعلقة بالمعدات تعتمد إلى حد كبير على التفاصيل المقدمة بشأن الحادث. فعلى سبيل المثال، تشمل التفاصيل الهامة لآلات صنع الأقراص أو الكبسولات اسم العلامة التجارية، والطراز، والرقم التسلسلي أو رقم التسجيل، ومعلومات الشركة المصنعة، وعدد مواضع الخرامات والخرامات الموجودة، وما إذا تم الحصول عليها مباشرة من الشركة المصنعة أو من خلال تاجر.

52- ويمكن أن تستفيد أنشطة التحقيق من المعلومات الاستخبارية أو تبادل المعلومات. ومن خلال عملية التحري الاقتفائي والتحقيقات، قد يمكن الربط بين القضايا في بلدان مختلفة أو تحديد معدات جديدة مصنوعة حسب الطلب ثم استبانة المصدر أو جهة الصنع المشتركة لقطعة معينة مصنوعة حسب الطلب. وللأسف، في الوقت الحاضر، كثيرا ما تمحى من المعدات المعلومات التعريفية، مثل العلامة التجارية والشركة المصنعة والرقم التسلسلي، وتفتقر معظم المضبوطات المبلغ عنها إلى معلومات محددة من شأنها أن تمكن من إجراء تحريات اقتفائية ذات مغزى.

مصادر المعدات

53- أشار المجيبون على الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الهيئة في عام 2018 بشأن المعدات إلى أن معظم مضبوطات المعدات شملت معدات منتجة تجاريا وليست مصنوعة حسب الطلب، وأن المعدات كانت في معظمها جديدة ولم تكن مستعملة[8]. غير أن المعدات المصنوعة حسب الطلب، بما في ذلك الأواني الزجاجية المصممة خصيصا والمعدات المعدلة، تشكل حصة كبيرة من المعدات المضبوطة في المختبرات غير المشروعة في أنحاء عديدة من العالم. ففي هولندا، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90 في المائة من المعدات المضبوطة مصنوعة حسب الطلب أو معدلة. وقد تكون المعدات مصنوعة بالكامل حسب الطلب بناء على طلب جماعات إجرامية منظمة، ولكن من المعتاد أن تشترى المعدات المستعملة على الإنترنت ثم تعدل محليا. ويمكن أيضا الحصول على المعدات الصناعية المستعملة من الشركات المتخصصة في الآلات الصيدلانية المستعملة، أو مباشرة من مصانع الجعة وقطاع صناعة الأغذية، بما في ذلك من خلال منصات الإنترنت والأسواق المتخصصة في تجارة الأصناف المستعملة، ثم تعديلها أو إعادة استخدامها. وهناك بعض المعدات التي تسرق أو تسرب من المنشآت الصناعية.

54- ولا تشهد كندا أو الولايات المتحدة مستوى التجهيز حسب الطلب الذي لوحظ في أوروبا. فآلات صنع الأقراص والأواني الزجاجية الموجودة في المختبرات غير المشروعة في كندا هي في معظمها من الدرجة التجارية، أما المعدات الموجودة في المختبرات غير المشروعة في آسيا فكثيراً ما تكون مستعملة.

55- وتشمل المعدات الأخرى المضبوطة في وحدات الصنع والتوزيع غير المشروعة آلات صنع أشرطة الأقراص، وآلات تعبئة المساحيق أو آلات قياس الجرعات الأوتوماتيكية، وآلات تعبئة الأكياس، وآلات قياس الجرعات السائلة، وآلات عد الأقراص. وغالبا ما يكون مصدرها نفس مصنعي أو ميسري آلات صنع الأقراص.

56- وتؤدي إزالة لوحات وأرقام التعريف من المعدات، سواء كانت مشتراة بواسطة مصادر محلية مشروعة، أو مستوردة أو مسربة، إلى صعوبة إجراء تحريات اقتفائية لتحديد منشئها. وينطبق الشيء نفسه على المعدات المجهزة حسب الطلب أو المعدلة. ومع ذلك، فقد أمكن "أخذ بصمات" معدات مجهزة حسب الطلب أو معدلة لاستبانة الروابط بين قضية وأخرى، أو لربط قضية بأداة معينة، استنادا إلى سمات مثل وجود علامات مشتركة على الأدوات[9]، ونسق المكونات وترتيبها، أو وجود لحام مميِّز. وحتى في الحالات التي تكون فيها لوحات التعريف متاحة ويكون من الممكن اقتفاء أثر المعدات وصولا إلى مصنع معين في بلد آخر، تظل التحريات الاقتفائية تطرح تحديا، بالنظر إلى أن تلك الأصناف من المعدات قد يكون لها استخدامات قانونية لا تعد ولا تحصى وبالتالي يمكن الاتجار بها بصورة مشروعة. وإذا لم توجد لوائح تنظم صنع هذه المعدات والاتجار بها في البلد المعني، يصبح تحديد نقطة التسريب أمرا بالغ الصعوبة.

57- ويمكن أن ينطبق التجهيز حسب الطلب أيضا على هيكل المختبر غير المشروع. ففي أوروبا، على سبيل المثال، يتجسد ذلك في هندسة أنظمة تنقية الهواء المحسنة والموسعة. وثمة سيناريو هام آخر يتمثل في إساءة استخدام الهياكل الأساسية والمعدات التصنيعية من المصانع الكيميائية أو الصيدلانية التي هجرت أو أغلقت أو واجهت صعوبات اقتصادية.

سعة المعدات وتطويرها، وأنواع المواد

58- في السنوات الأخيرة، وفي أوروبا على وجه الخصوص، ازدادت سعة المعدات المستخدمة في المختبرات غير المشروعة زيادة كبيرة، مع استخدام أوعية تفاعل قادرة على استيعاب ما يصل إلى 4 000 لتر. وبالإضافة إلى السعة، تطورت هندسة العمليات وتزايد استخدام المعدات المتعددة الأغراض، وأصبح بإمكان القائمين على الأنشطة غير المشروعة الحصول على معدات متطورة وعالية الجودة. على سبيل المثال، غالبا ما تصمم الشعارات التي تضعها الخرامات ولوحات شعارات الكوكايين بمساعدة حواسيب.

59- وعلاوة على ذلك، يستخدم في أوروبا، وفي هولندا تحديداً، عدد أقل بكثير من الأواني الزجاجية في المختبرات غير المشروعة، وصاحب ذلك زيادة في استخدام المعدات المصنوعة من الفولاذ المقاوم للصدأ والبلاستيك الصلب.

الاتجاهات الجغرافية

60- هناك شح في المعلومات المنهجية عن أوجه التشابه أو الاختلاف المحددة بين العمليات المختبرية غير المشروعة بين البلدان والمناطق. ولكن الهيئة على علم ببعض الأمثلة التي توضح الصلات المحتملة بين العمليات غير المشروعة. وسمحت علامات الأدوات المشتركة التي تحملها المعدات المجهزة حسب

[8] E/INCB/2019/4، الفقرة 233.

[9] علامات الأدوات هي الآثار التي تخلفها الأدوات المستخدمة في عملية التجهيز حسب الطلب.

الطلب التي عُثر عليها في مختبرات غير مشروعة في ألمانيا وبلجيكا وهولندا بتحديد الروابط، كما سمحت بذلك مقارنة الأنواع المحددة من المعدات الموجودة في مختبرات غير مشروعة في إسبانيا وبولندا. وتبين أن مختبرا غير مشروع تم تفكيكه في لبنان في عام 2015 كان يديره منظم عُرف من خلال حادث محدد في مختبر غير مشروع في هولندا، ووجد أن بعض المعدات المستخدمة في لبنان مماثلة لتلك المستخدمة في هولندا.

61- وتبين أن مختبرات تنقية الكوكايين (المعروفة أيضا باسم مختبرات الاستخراج الثانوي أو "الغسيل") في هولندا كانت نسخا من مختبرات فككت في كولومبيا وكانت تستخدم معدات مصنوعة حسب الطلب ينتجها ميسرون هولنديون، استنادا إلى رسومات تقنية مصدرها أمريكا الجنوبية، مما يوضح أن الروابط الأقاليمية لا تقتصر على المخدرات الاصطناعية.

خامسا-
الاستنتاجات والتوصيات

62- يلخص هذا الفصل الاستنتاجات الرئيسية للورقة ويقدم بعض التوصيات إلى الحكومات بغية التوسع في التطبيق العملي للمادة 13 من اتفاقية سنة 1988 من أجل منع الاتجار بالمعدات اللازمة لإنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة.

63- ويتطلب صنع المخدرات غير المشروع سلائف أو مواد كيميائية أخرى، ومعدات لازمة، وعملية أو "وصفة"، ومستوى من الخبرة لاستخدام جميع تلك المكونات. وتوفر اتفاقية سنة 1988 إطارا لمراقبة المخدرات، بما في ذلك صنعها غير المشروع. وفي العقود الماضية، انصب تركيز الحكومات على السلائف الكيميائية في سياق المادة 12 من الاتفاقية، مع تناول القليل منها للأحكام الواردة في المادة 13 التي تتحدث عن المعدات والمواد المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع. وعلى الرغم من أن الأطراف في اتفاقية سنة 1988 تتحمل مسؤولية تنفيذ جميع أحكام هذا الاتفاق الدولي، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالمادة 13، لم يفعل ذلك على ما يبدو سوى قليل منها.

64- وقد اتخذت خطوات مختلفة لتزويد الحكومات بالوسائل اللازمة للإبلاغ عن المعلومات المتاحة بشأن المعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع وتبادلها. وهي تشمل قائمة الرصد الدولية للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع وقدرات نظام بيكس المعززة. وبالمثل، أعدت الهيئة موارد مثل وثيقة لإذكاء وعي مقرري السياسات وإرشادهم تتعلق بمعدات صنع المخدرات غير المشروع والمادة 13 من اتفاقية سنة 1988، ومبادئ توجيهية لمنع وتحري تسريب المواد والمعدات الأساسية لصنع المخدرات بصورة غير مشروعة، وذلك لمساعدة الحكومات على تنفيذ المادة 13. وسيكون وضع رموز فريدة للمعدات في إطار النظام المنسق بمثابة أداة إضافية للحكومات في هذا الصدد.

65- وفي حين أن النهج التي تتبعها فرادى الحكومات قد تكون فريدة من نوعها، فإنه يمكن لكل حكومة أن تستفيد من تجارب الحكومات الأخرى. ويرد ملخص للمعلومات المتاحة عن النهج الوطنية المتبعة في تنفيذ المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 على موقع الهيئة الشبكي، ويراد منه أن يعمل كمستودع لتلك النهج، وأن يقدم الإرشادات للحكومات التي يهمها الأمر.

◀ ولذلك، تشجع الحكومات التي لم تنفذ بعد المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 على دراسة السبل التي تمكنها من القيام بذلك. وتشجع على الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة وتبادل نهجها وخبراتها في مجال منع وتحري تسريب المعدات واستخدامها لصنع المخدرات غير المشروع، بما في ذلك تبادلها مع الهيئة.

66- وفي الوقت الحاضر، لا يتاح سوى قدر محدود من المعلومات أو يبلغ عنها على أساس منهجي فيما يتعلق بتسريب المعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع وبضبط تلك المعدات والتحقيق فيها. وهذا يلحق الضرر بإمكانية تبادل المعلومات، وإجراء التحقيقات، ولا سيما التحقيقات ذات الطابع الدولي الأكثر تعقيدا، وتحليل الاتجاهات فيما يتعلق بالمعدات المستخدمة.

◀ وتشجع الحكومات ووكالات إنفاذ القانون على إجراء تحريات اقتفائية وغيرها من التحقيقات المتعلقة بالمعدات المضبوطة، والعمل مع كيانات في بلدان أخرى حسب الاقتضاء، والنظر في تبادل الخبرات في مجال وسم المعدات وتعقبها لأغراض التحقيق. وتشجع الحكومات أيضا على الإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالمعدات من خلال نظام بيكس.

67- وكما هو الحال بالنسبة للمواد الكيميائية، فإن معظم أصناف المعدات لها أيضا تطبيقات مشروعة في الصناعات الكيميائية والصيدلانية وغيرها من الصناعات. ولذلك، من المهم إيجاد نهج متوازنة لمنع تسريب هذه المعدات إلى قنوات غير مشروعة مع ضمان توافرها للأغراض المشروعة. غير أن المعلومات المتعلقة باستخدام أصناف وأنواع معينة من المعدات على الصعيد الوطني محدودة في معظم البلدان.

◀ ولذلك، تشجع الحكومات على النظر في تعزيز المعارف المتصلة بالاستخدامات المشروعة وغير المشروعة للمعدات داخل أراضيها. ويمكن أن يشمل ذلك استقصاء الشركات لمعرفة ما إذا كانت أنواع معينة من المعدات، مثل آلات صنع الأقراص، لها استخدام مشروع أم لا، وما هي الشركات المحلية، من قبيل شركات نفخ الزجاج، القادرة على إنتاج أصناف معينة من المعدات المجهزة حسب الطلب أو إجراء تعديلات محددة. وتشجع الحكومات أيضا على تعزيز تدابير التعاون الطوعي مع القطاعات التي تصنع المعدات أو تتاجر بها أو تتعامل معها بأي شكل من الأشكال، لمنع تسريبها لأغراض غير مشروعة.

2210372